خصائص المسكن في الأراضي الفلسطينية

دراسة مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. ماهر أبو صالح *

E-mail: maherabusaleh@yahoo.com

* قسم الجغرافيا - جامعة النجاح الوطنية - فلسطين

خصائص المسكن في الأراضي الفلسطينية
دراسة مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة

د. ماهر أبو صالح

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل البيانات الخاصة بموضوع البحث، وهو خصائص المسكن في الأراضي الفلسطينية، والمفهوم الحالي لهذه الأراضي يعني الضفة الغربية وقطاع غزة، وهما منطقتان جغرافيتان تفصل بينهما مساحة من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، ومن خلال العديد من الدراسات السابقة في مواضيع متعددة، تبيّن أن هناك تفاوتات في بيانات كثير من خصائص السكان والمسكن في هاتين المنطقتين، وقد تناولت هذه الدراسة بيانات كل خاصية من خصائص المسكن في كل منهما، وأجري عليها التحليل والتعليق بهدف تفسير واقع الاختلافات التي تشكل السمة الغالبة على بيانات كل منطقة، وجاء كل ذلك بهدف اقتراح الحلول المناسبة التي من شأنها تقليص مدى الاختلافات بين كل منطقة وأخرى.

وكان من أبرز خصائص المسكن التي تناولتها الدراسة، نوع المسكن ومادة البناء المستخدمة في أرضية المسكن، وعدد غرف المسكن، ومعدل الازدحام فيه، ومصدر مياه الشرب الرئيس المستخدم في المسكن، ووسيلة التصريف الصحي ووسيلة التصريف المستخدمة فيه أيضا، وأخيراً مدى توفر السلع المعمرّة في المسكن، وفي نهاية البحث جري توضيح نتائج الدراسة، وعلى ضوء هذه النتائج وُضعت الحلول التي يأمل الباحث أن يؤخذ بها، حتى يتقلص الكثير من التباينات في خصائص المسكن بين منطقتي الدراسة، وقد جري التأكيد على إيلاء قطاع غزة والمخيمات في كلتا المنطقتين اهتماماً أكثر ممّا هو عليه، حتى يصبح شكل الانسجام في خصائص المسكن بين الضفة والقطاع وبين الحضر والريف والمخيمات أكثر قبولاً من الواقع الحالي.

مصطلحات أساسية: المسكن، الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية، قطاع غزة.

Housing characteristics In the Palestinian Territories A comparison study between the West Bank and Gaza Strip

Dr. Maher Abu Saleh

Abstract:

This study aims at analyzing the special data concerning the subject of the research "Housing Characteristics In the Palestinian Territories which according to the present concept refer to those in the West Bank and Gaza Strip, both of which are geographical zones separated by the 1948 Palestinian occupied lands. Several previous studies in various topics showed differences in the data of many characteristics of housing and inhabitants in both zones. Such studies were analyzed and commented on with the aim of explaining the nature of the differences that make up the overwhelming feature of the data of each area. This was done to formulate suitable proposals which eliminate the range of differences between the two above mentioned areas.

The most important characteristics of housing that the study included were: the type of housing, the building material being used in the house ground, the number of the rooms, the level of congestion in the house, the source of drinking water mainly used in it , the drainage disposal method , including the one used inside it , and finally the number of available commodities in the house.

In the light of those results, the researcher put forward the recommended solutions so that the differences in the housing characteristics between the two studied zones would be reduced. Gaza Strip and the camps in both zones have received more attention so as to improve the housing characteristics and even out the differences between the west bank and Gaza strip , between the city and the country or the camps so as to promote harmony.

Keywords: Housing, characteristics, territories, Gaza Strip, West Bank

المقدمة:

تجدر الإشارة في مقدمة هذه الدراسة إلى أن مفهوم «الأراضي الفلسطينية» -بعد اتفاقية أوسلو سنة 1993- أصبح يعني وحدة سياسية وديموغرافية واجتماعية واقتصادية وتنموية وإدارية وإحصائية واحدة، لكون هذا المفهوم يلبي نسبةً معينةً من طموحات الشعب الفلسطيني وأمانيه، ولكن من ناحية أخرى فإن هذا المفهوم -في حقيقته الأكثر تفصيلاً- يعني منطقتين جغرافيتين منفصلتين عن بعضهما بعضا، وهما الضفة الغربية وقطاع غزة. هذه الحقيقة فرضتها التقلبات التاريخية والسياسية والعسكرية التي مرّت بها فلسطين منذ عشرات السنين، ولذا فعند إجراء أية دراسة سكانية أو اقتصادية أو اجتماعية للأراضي الفلسطينية – دون الانتباه إلى انفصال هاتين المنطقتين عن بعضهما جغرافيا – سيصيبها شيء من الخلط والتضليل غير المقصودين في مختلف إجراءات الدراسة، ابتداء من عرض البيانات وتحليلها، وانتهاء بالوصول إلى النتائج والتوصيات، لذا، فالأمر – والحالة هذه – يقتضي توخي الحذر ثم الانتباه والتمييز بين نتائج الضفة ونتائج القطاع.

وعلى هذا الأساس، جاءت هذه الدراسة لخصائص المسكن في الأراضي الفلسطينية، لتوضح الفوارق في هذه الخصائص بين هاتين المنطقتين، وعندها ستكون نتائج التحليل لبيانات كل منطقة معبّرة بدّقة ممّا لو جري التحليل على أساس أنها بيانات لمنطقة واحدة، وسيترتب على ذلك الوصول إلى توصيات دقيقة تراعي الفوارق المختلفة التي أثرت في موضوع الدراسة، وهو خصائص المسكن في كل منطقة من هاتين المنطقتين.

مشكلة الدراسة:

تُعد دراسة خصائص المسكن لأي مجتمع من المجتمعات من الدراسات السكانية الضرورية، فواقع هذه الخصائص يشكل انعكاساً حقيقياً للعديد من الخصائص الأخرى، كالخصائص الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتربوية للمجتمع، كما أن لهذه الخصائص آثارها الواضحة على حياة السّكان الصحية وعلى خصائصهم الديموغرافية، وبمعنى آخر يمكن القول: إن خصائص المسكن قد تكون سبباً، وقد تكون نتيجة للعديد من الخصائص السكانية سالفة الذكر.

ولعل من أبرز الدوافع للبحث في هذا الموضوع، أن الدراسات السابقة كانت تبحث في هذا الموضوع أو ما شابهه في منطقة واحدة من المناطق الفلسطينية، ولم يقع تحت يد الباحث أي بحث يدرس هذا الموضوع في منطقتي الدراسة في آن واحد.

كما أن العديد من الدراسات السابقة التي بحثت في مثل هذا الموضوع أجريت منذ عدة سنوات، ومنذ تلك الأوقات طرأت تغيرات مختلفة على خصائص المسكن، وبات من الضروري إجراء دراسة جديدة تعقد مقارنة بين خصائص المسكن في الضفة مع مثيلتها في القطاع.

فرضيات الدراسة:

1. تتطلب إجراءات هذه الدراسة وضع عدد من الفرضيات لعدد من المتغيرات ذات التأثير في موضوع البحث، وأبرز هذه الفرضيات:
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 0.05 في نوع المسكن (فيلا، دار، شقة، غرفة مستقلة) تعزى لمتغير نوع التجمع (حضر، ريف، مخيمات).
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 0.05 في نوع المسكن (فيلا، دار، شقة، غرفة مستقلة) تعزى لمتغير دخل الأسرة.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 0.05 في مادة بناء أرضية المسكن، تعزى لمتغير دخل الأسرة.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 0.05 في مادة بناء أرضية المسكن تعزى لنوع التجمع.

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 0.05 في عدد الغرف في المسكن تعزى لمتغير نوع التجمع.
7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 0.05 في معدل الازدحام في المسكن تعزى لمتغير عدد الغرف في المسكن.
8. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 0.05 في نسبة المساكن المرتبطة بأي مصدر من مصادر مياه الشرب تعزى لمتغير نوع التجمع.
9. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 0.05 في نسبة المساكن المرتبطة بأي وسيلة من وسائل التصريف المستخدمة في المسكن تعزى لمتغير نوع التجمع.

بيانات الدراسة:

اعتمد الباحث عند إعداده هذه الدراسة على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي جاءت على شكل بيانات مجدولة في نشرة «المسح الصحي الديموغرافي 2004، النتائج الأساسية»، وقد وجد الباحث ضالته في هذه الجداول، فقد عُرضت البيانات الخاصة بموضوع البحث عرضًا تفصيلي، وفي جداول منفصلة تحتوى على بيانات مبوبة تنم على معرفة وتخصص يتمتع بها من قام بإعداد هذه الجداول، وقد كان لتوفر هذه البيانات ثم تحليلها وإجراء المقارنات بين منطقتي الدراسة دور كبير في الوصول إلى نتائج حقيقية تعبّر عن واقع كل خاصية من خصائص المسكن في منطقتي الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تأتي بعد عدة سنوات من إجراء دراسات سابقة بحثت في موضوع خصائص المسكن في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي فهي دراسة حديثة تطلع المعنيين في مثل هذه الدراسات على صورة الوضع الحالي لخصائص المسكن في الأراضي الفلسطينية، ومن ثُمّ فإن قيمة الفائدة التي يمكن أن يحصل عليها ذوو الشأن والاختصاص ستكون كبيرةً نسبياً، لكونها معبرة -إلى حدّ -بعيد عن الصورة الحالية لهذه الخصائص.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في خصائص المسكن في كل منطقة من مناطق الدراسة، وعقد مقارنة بين المنطقتين، وإظهار حجم الفروقات بينهما، ثم البحث في الأسباب الكامنة وراء وجود هذه الفروقات، وانعكاساتها على حياة السكان.

الدراسات السابقة:

في أثناء البحث عن الدراسات السابقة التي بحثت في مثل هذا الموضوع تبين أن هناك عدداً من الدراسات المشابهة لموضوع البحث، وكان من بين هذه الدراسات دراسة لصبري 1978 بعنوان «مشكلة الإسكان في الضفة الغربية» وقد تطرق فيها الباحث مفصلاً لجانبي العرض والطلب في الإسكان (صبري، 1978، ص26 وص27 وص 28 وص29)، وهناك دراسة أخرى لأبي كشك 1980 بعنوان «الضائقة السكنية في الأرض المحتلة» تناول فيها موضوع العوامل التي تحدد عدد وحدات السكن المعروضة، إضافة إلى موضوع الطلب على المسكن (أبو كشك، 1980، ص26 وص32)، كما جري الاطلاع على دراسة للدقاق 1981 بعنوان «مشكلة السكن في الأرض المحتلة» وفي هذه الدراسة أحيط بجوانب الضائقة السكنية والوسائل الممكنة للحد من هذه الضائقة كما تعرض لجانبي العرض والطلب على المساكن (الدقاق، 1981، ص10 وص24 وص31)، وجري الإطلاع أيضاً على دراسة لكناعنة وآخرون 1986 بعنوان «الأوضاع السكنية في لواء رام الله» وكان من بين المواضيع التي تناولتها الدراسة موضوع علاقة الأسرة بالمسكن وحجم الوحدات السكنية والخدمات المتوفرة في الوحدات السكنية واستعمالاتها (كناعنة وآخرون، 1986، ص6 وص8

وص31)، وتقدم حسين أحمد في سنة 1989 برسالة دكتوراه بعنوان «الخصائص الديموغرافية للقرى العربية في الضفة الغربية» تناول فيها خصائص المسكن وعناصر النمو السكاني والتركيب السكاني في قرى الضفة الغربية.

وفي سنة 1995 صدرت دراسة لحسين أحمد ومفيد الشامي بعنوان «مسح الأوضاع الديموغرافية وتقديرات القوى العاملة» وقد خُصص في هذه الدراسة فصل لدراسة خصائص المَسكن في مدن الضفة الغربية وقراها ومخيماتها.

حدود الدراسة:

تتضمن الحدود المكانية لهذه الدراسة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأما الحدود الزمنية فقد أجريت هذه الدراسة في النصف الأول من سنة 2007، واعتمدت كثيراً في بياناتها على النتائج الأساسية للمسح الصحي الديموغرافي لسنة 2004 الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

منهج الدراسة:

اتّبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج المقارن في الدراسة وذلك لملائمة هذين المنهجين لأغراض الدراسة، فحاجة الدراسة تتطلب إجراء مقارنة بين خصائص المسكن في منطقتي الدراسة، ولأجل تحقيق هذه المقارنة كان من المناسب اتباع المنهجين المذكورين في ذلك.

نوع المسكن:

يقصد بنوع المسكن هنا: النمط الذي تم فيه بناء المسكن، فكانت الأنماط التي وردت في جداول هذه الدراسة تشمل «الفيلا والدار والشقة في عمارة وغرفة مستقلة وأنماطا أخرى متفرقة».

وفي هذا الصدد أوضحت البيانات الواردة في الجدول (1) والشكل (1)، أن أعلى نسبة لنوع المسكن في الأراضي الفلسطينية كانت لنوع «دار»، فقد سكن هذا النوع من المساكن ما نسبته 59 % من مجموع الأسر في هذه الأراضي ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى الرغبة الطبيعية التي تدفع الإنسان إلى الاستقلال في حياته، وما الاستقلال بالمسكن إلا شكل من أشكال هذا الاستقلال الذي يسعى الإنسان إلى تحقيقه، وبخاصة في الريف الفلسطيني الذي ارتفعت فيه نسبة الأسر التي تسكن هذا النوع من المساكن إلى 78.5 % من مجموع الأسر الفلسطينية.

جدول (1): التوزيع النسبي للأسر حسب نوع المسكن والمنطقة ونوع التجمع، 2004

نوع المسكن	المنطقة			نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيمات
فيلا	1.1	1.4	0.6	1.1	1.3	0.7
دار	59.0	66.3	44.6	50.5	78.5	54
شقة	37.3	29.8	52.0	46.5	16.8	41.3
غرفة مستقلة	2.0	2.1	1.9	1.5	2.6	2.8
أخرى	0.6	0.4	0.9	0.4	0.8	1.2
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح الصحي الديمغرافي، 2004 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين، جدول 7، ص 59.

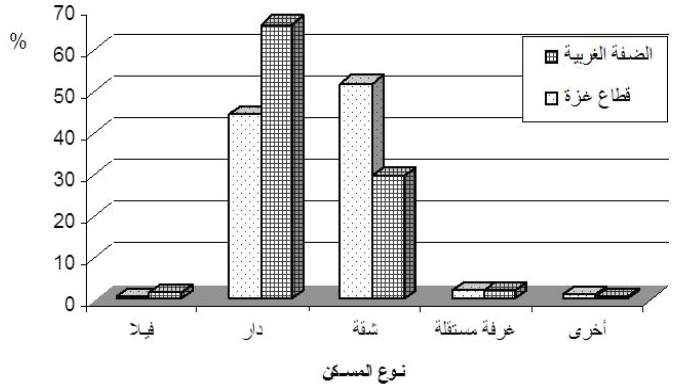

شكل (1) : التوزيع النسبي للاسر حسب نوع المسكن والمنطقة ، 2004 0

المصدر: بيانات الجدول (1)

وإذا ما عُقدت مقارنة لبيانات هذا النوع من المسكن في الضفة الغربية مع بيانات قطاع غزة، فعندها يمكن ملاحظة وجود فرق كبير بين بيانات هاتين المنطقتين، فقد ارتفعت نسبة هذا النوع من المسكن في الضفة الغربية بنسبة أكبر بكثير ممّا هي عليه في القطاع (66.3 % من مجموع الأسر في الضفة مقابل 44.6 % في القطاع)، وقد عمل على رفع هذه النسبة في الضفة أكثر منها في القطاع إلى ارتفاع نسبة سكان الريف في الضفة (47 % من مجموع السكان في الضفة (1)، مقابل 5.4 % في القطاع (2) وقد اعتاد سكان الريف على التوسع الأفقي في مساكنهم يساعدهم في ذلك كبر مساحة الضفة قياسا بمساحة القطاع بالنسبة إلى عدد السكان في كل منهما (3)، وهو ما يعرف بالكثافة الحسابية للسكان.

وعند إجراء اختبار مربع كاي لمعرفة أثر متغير نوع التجمع على متغير نوع المسكن، تبيّن أن قيمة مربع كاي المحسوبة بلغت 7.65 وهي أصغر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة 12.59 وذلك عند مستوى الثقة 0.05، ومعنى ذلك أن هذين المتغيرين مستقلان بعضهما عن بعض، وأنه ليس لمتغير نوع التجمع أثر على متغير نوع المسكن.

وأما النوع الآخر من المساكن الذي يحتل المرتبة الثانية بعد نوع «الدار» فهو نوع «الشقة»، ويقصد به سكن الأسرة في شقة من عمارة، سواء أكانت هذه العمارة ملكاً للعائلة، أو كانت ملكاً لمجموعة من المشتركين أو المشترين لشقق العمارة، وقد بلغت نسبة الأسر التي تسكن هذا لنوع من السكن في الأراضي الفلسطينية 37.3 % من مجموع الأسر، وهي نسبة مرتفعة نسبياً، فامتلاك شقة في عمارة ملك للعائلة أو شراء شقة في عمارة ليست ملكاً للعائلة، يعتبر الاستقلال البديل لمن لا يستطيع أن يسكن في مسكن مستقل كما في نوع «الدار»، ولا شك أن الاستقلال في شقة من عمارة لا يرقى إلى الاستقلال في دار.

وقد بدا واضحاً أن نسبة الأسر التي تسكن في شقة، كانت أكثر ارتفاعاً في قطاع غزة منها في الضفة الغربية (52% في القطاع، مقابل 29.8% في الضفة)، وهذا الارتفاع في القطاع يمكن أن يعزى إلى ضيق المساحة الإجمالية للقطاع بالنسبة إلى عدد السكان، فهذه المساحة لا تسمح بالسكن في دار مستقلة بالقدر الذي تسمح به في الضفة كما أسلفنا سابقا، ممّا يجعل السكن في شقة هو البديل لذلك.

ومن الأمور المهمة التي أوردتها بيانات الجدول (1)، وأوضحها الشكل (1)، انخفاض نسبة نوع

المسكن «فيلا»، فقد بلغت نسبة الأسر التي تسكن هذا النوع من المساكن في الأراضي الفلسطينية 1.1% من مجموع الأسر، وممّا لا شك فيه أن ارتفاع تكلفة بناء الفيلا وتجهيزها يُعد السبب المباشر في انخفاض هذه النسبة، فنسبة السكان الذين يستطيعون بناء الفيلا وتجهيزها أقل بكثير من نسبة الذين يستطيعون بناء دار أو امتلاك شقة في عمارة. وقد كانت نسبة هذا النوع من المسكن في الضفة أعلى من مثيلتها في القطاع (1.4 % في الضفة، مقابل 0.6 % في القطاع)، وقد تسّبب ارتفاع دخل الفرد العامل في الضفة عن مثيله في القطاع (4)، إضافة إلى انخفاض نسبة البطالة في الضفة عن مثيلتها في القطاع (5) في ارتفاع نسبة الأسر التي تسكن الفلل في الضفة.

وقد أجري اختبار مربع كاي لمعرفة أثر متغير دخل الأسرة على متغير نوع المسكن، وتبّين أن قيمة مربع كاي المحسوبة بلغت 193.2، وهي أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة 21، وذلك عند مستوى الثقة 0.05، ومعنى ذلك أن هذين المتغيرين غير مستقلين بعضهما عن بعض، وأن لمتغير دخل الأسرة أثرًا على متغير نوع المسكن في الأراضي الفلسطينية.

مادة البناء المستخدمة في أرضية المسكن:

تعود أهمية دراسة هذه الخاصية من خصائص المسكن إلى أمرين رئيسين، أولهما: ما لهذه الخاصية من دلائل على المستوى الاقتصادي للفرد صاحب المسكن، وما لهذا المستوى من انعكاسات على مستواه الاجتماعي، فالبعض يرغب في أن يكون متميزا عن غيره من الناس ويحاول أن يحقق ذلك بطرق وأشكال مختلفة وبخاصة إذا كانت إمكاناته المادية تسمح له بذلك، ويرى أن هذه الرغبة تتحقق باقتناء سيارة جديدة من نوع معين، أو تصميم مسكن تصميمًا لافتًا للنظر في موقع مميز، وأن تكون أرضية المسكن من مادة كذا وبمقاييس وألوان محددة، وثانيهما: ما لهذه الخاصية من تأثير على الجانب الصحي للساكنين، فالآثار الصحية التي تنتج عن استخدام الإسمنت في أرضية المسكن، تختلف عن تلك الآثار التي تنتج عن استخدام الرخام أو البلاط على سبيل المثال.

جدول (2): التوزيع النسبي للأسر حسب نوع مادة البناء المستخدمة في أرضية المسكن والمنطقة ونوع التجمع، 2004

مادة البناء المستخدمة في أرضية المسكن	المنطقة			نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيمات
بلاط	75.7	74.1	79.1	78.5	69.0	78.2
رخام / سيراميك	12.3	14.2	8.5	11.8	13.8	11.3
صبة إسمنتية	11.0	10.4	12.0	8.8	15.5	10.4
أخرى	1.0	1.3	0.4	0.9	1.7	0.1
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح الصحي الديموغرافي، 2004 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين ، جدول 7، ص 59.

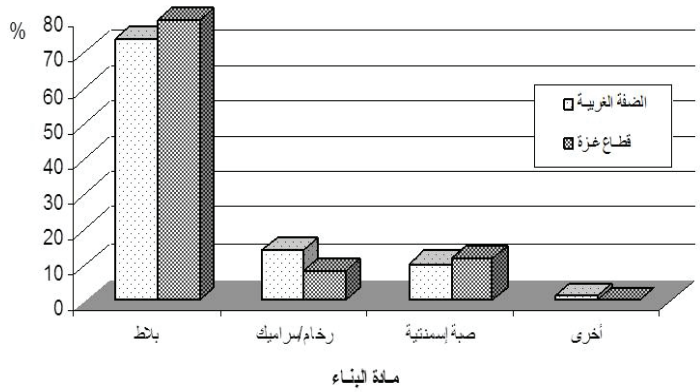

شكل (2) : التوزيع النسبي للاسر حسب نوع مادة البناء المستخدمة في أرضية المسكن والمنطقة ، 2004 0

المصدر: بيانات الجدول (2)

تشير البيانات الواردة في الجدول (2) والمتمثلة في الشكل (2)، أن أكثر المواد المستخدمة في أرضية المسكن هي « البلاط فقد استخدم هذه المادة 75.7 % من مجموع الأسر في الأراضي الفلسطينية، وهذا راجع إلى المعرفة القديمة للناس بهذه المادة، فقد استخدمت في أرضية المساكن منذ عشرات السنين، وقد عرفها الأبناء عن آبائهم ولم يواجهوا في استخدامها تلك المشاكل التي تدفعهم للأحجام عن استخدامها، وهذا يأتي إلى جانب أن أشكالها وألوانها متعددة، وتلبي حاجات مختلف مستويات الدخل وقدراتها، كما أن صناعة هذه المادة تنتشر في كل المدن الفلسطينية، وفي العديد من القرى، وحتى في بعض المخيمات.

وتظهر بيانات الجدول (2) أن نسبة استخدام هذه المادة كانت في الضفة كانت أقل منها في القطاع، وإن كان ذلك محدودًا (74.1% في الضفة مقابل 79.1% في القطاع)، وهذه النسب تعكس – نسبياً – تفاوت مستويات الدخل بين المنطقتين، وعند حساب مربع كاي للفرضية التي تقول أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 0.05 في مادة بناء أرضية المسكن، تعزى لمتغير دخل الأسرة، تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة تساوي 186.6 وهي اكبر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة 43.8 وهذا يعني أننا سنرفض الفرضية السابقة وقبول الفرضية البديلة وهي: إن لمتغير دخل الأسرة أثرًا في مادة بناء أرضية المسكن.

كما تظهر البيانات أن استخدام الحضر للبلاط كمادة بناء لأرضية المسكن كان بنسبة أعلى من الريف، ذلك لأن الريف – وبخاصة في الماضي كانوا يستخدمون الصبة الإسمنتية أكثر من الحضر، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الصبة الإسمنتية في الريف إلى نحو ضعف نسبتها في الحضر (15.5% في الريف، مقابل 8.8% في الحضر). وأما المخيمات، فتكاد نسب استخدام مادة بناء أرضية المسكن فيها تتشابه إلى حدّ كبير مع النسب في الحضر، فتاريخ وجود المخيمات لا يعود إلى تاريخ بعيد مثل القرى، كما أن قرب العديد من المخيمات من المدن دفعها كثيرا نحو اقتباس ما يستخدمه سكان المدن من مادة بناء لأرضية المسكن.

وعندما أجري اختبار مربع كاي لمعرفة أثر نوع التجمع في مادة بناء أرضية المسكن، تبيّن أن قيمة مربع كاي المحسوبة قد بلغت 4.91 وهي أصغر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة 9.49 وذلك عند مستوى الثقة 0.05، ومعنى ذلك أن هذين المتغيرين

مستقلان بعضهما عن بعض، وأنه ليس لمتغير نوع التجمع أثر على مادة بناء أرضية المسكن.

وتشير بيانات الجدول (2) والشكل (2) إلى أن نسبة استخدام الرخام/ سيراميك في الأراضي الفلسطينية قريبة من نسبة استخدام الصبة الإسمنتية (12.3 % و11 % على التوالي)، فبالنسبة إلى استخدام الرخام/سيراميك، فمعرفة هذه المادة كمادة تستخدم في بناء أرضية المسكن تعود إلى عهد قريب، ومن ثم فإن خبرة الناس ومعرفتهم بايجابيات هذه المادة وسلبياتها ليست كبيرة، وعليه فإن استخدام هذه المادة يشوبه نوع من المغامرة، إضافة إلى أن بعض أنواع الرخام/سيراميك أغلى سعراً من كثير من أنواع البلاط.

ومن الأمور التي يجب توضيحها، أن بعض التغيرات قد أصابت نسب المواد المستخدمة في بناء أرضية المساكن في الأراضي الفلسطينية، فمن هذه التغيرات أن نسبة الأسر الفلسطينية التي تعيش في مساكن استخدم في بناء أرضيتها الرخام/ سيراميك والبلاط قد ارتفعت من 82 % في سنة 2000 إلى 88% في سنة 2004، كما انخفضت نسبة الأسر التي تعيش في مساكن أرضيتها من الإسمنت، فبعد أن كانت نسبتها 17.4% في سنة 2000، أصبحت نسبتها 11% في سنة 2004 (6)، وتُعد هذه التغيرات مؤشراً ودليلاً على أن رأي بعض الناس قد أصبح مؤيدا لاستخدام الرخام /سيراميك والبلاط أكثر من استخدام الصبة الإسمنتية، ويعود ذلك إما إلى تحسن الأوضاع المادية لبعض الأسر، أو إلى الاقتناع أكثر بجمال الرخام/سيراميك والبلاط وجودتهما أكثر من قبل، أو لكلا السببين معا.

عدد غرف المسكن:

أكدت العديد من الدراسات السابقة التي بحثت في هذا الموضوع، أن عدد الغرف في المسكن يُعد من أهم الدلائل على المستوى الاقتصادي والوضع الاجتماعي للأسرة (7)، فكلما قلّ عدد الأفراد بالنسبة إلى الغرفة الواحدة، فغالبا ما يدل ذلك على تحسن في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة (8).

وتوضح بيانات الجدول (3) والشكل (3)، أن ما يقرب من ثلث الأسر في الأراضي الفلسطينية تعيش في مساكن تتكون من ثلاث غرف، (30.8% من مجموع الأسر)، وأن نسبة الأسر التي تعيش في مساكن تتكون من أربع غرف أعلى من نسبة الأسر التي تعيش في مساكن تتكون من غرفتين (28.3% و16.6% على التوالي)، وهنا تجدر الإشارة إلى أن ارتفع نسبة المساكن التي تتكون من أربع غرف لا يعني دائما ارتفاع مستوى المعيشة، فقد نجد في المسكن عددا كبيرا من الغرف ولكنها غرف صغيرة المساحة، وبخاصة في قطاع غزة بشكل عام وفي الخيمات بشكل خاص، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة المساكن التي تتكون من أربع غرف في القطاع أكثر من النسبة في الضفة (30% في القطاع مقابل 28.3 % في الضفة).

جدول (3): التوزيع النسبي للأسر حسب عدد غرف المسكن والمنطقة ونوع التجمع، 2004

عدد الغرف	المنطقة			نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيمات
1	5.5	5.6	5.3	4.4	7.6	6.0
2	16.6	16.8	16.2	16.8	16.3	16.3
3	30.8	31.4	29.6	31.6	29.1	30.3
4	28.3	27.5	30.0	28.2	27.9	29.9
5 +	18.8	18.7	18.9	19.0	19.1	17.5
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح الصحي الديموغرافي، 2004 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين ، جدول 7، ص 59.

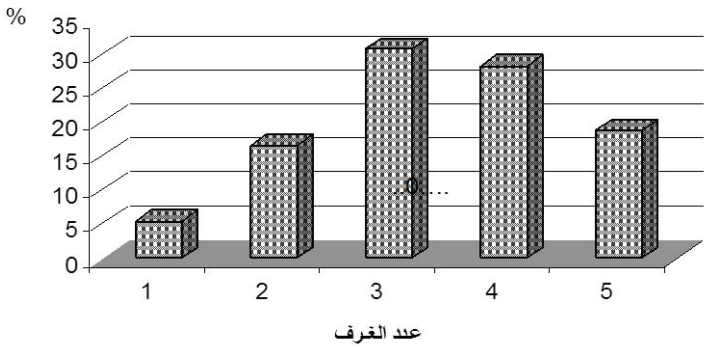

شكل (3) : التوزيع النسبي للاسر حسب عدد غرف المسكن في الاراضي الفلسطينية ، 2004 0

المصدر: بيانات الجدول (3)

وتعمل المخيمات – سواء في الضفة أو في القطاع – على رفع نسبة المساكن التي تتكون من أربع غرف وحتى من خمس غرف فأكثر، وذلك لأن سكان المخيمات يحاولون تقسيم المسكن إلى عدد أكبر من الغرف في محاولة منهم لحل مشكلة ضيق المساحة الإجمالية للمسكن، لأجل توفير غرف لأبنائهم الراغبين في الزواج ولا يتمكنون من السكن في مسكن مستقل بسبب قلة الإمكانات الاقتصادية، وفي هذا الخصوص لا بد من الإشارة إلى أن متوسط عدد الغرف في المسكن في المخيمات، كان في السابق أقل ممّا هو عليه الآن (9).

وعند إجراء اختبار مربع كاي لمعرفة أثر نوع التجمع في عدد الغرف في المسكن، تبيّن أن قيمة مربع كاي المحسوبة تساوي 0.474 وهي أصغر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة 15.51 عند مستوى الثقة 0.05، وبناء على ذلك فإننا سنقبل الفرضية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 0.05 في عدد الغرف في المسكن تعزى لمتغير نوع التجمع، وأن متغير عدد الغرف في المسكن مستقل عن متغير نوع التجمع.

معدل الازدحام في المسكن:

أشرنا عند البحث في موضوع عدد الغرف في المسكن إلى أهمية عدّ عدد الغرف في المسكن وما يتبعه من تأثير على معدل الازدحام في المسكن، مؤشرا اقتصاديا واجتماعيا للأسرة بشكل خاص وللمجتمع بشكل عام.

وأوضحت بعض البيانات الخاصة بهذا المعدل أن انخفاضاً نسبياً قد حصل في معدلات الازدحام في المسكن بنسبة 7.0% مقارنة ما بين سنتي 2000 و 2004، ليبلغ 1.86 فرد للغرفة (10)، وقد طال هذا الانخفاض – بالنسبة بنفسها تقريبا – كافة الأراضي الفلسطينية كافة بمناطقها وأنواع تجمعاتها.

وتوضح بيانات الجدول (4) والشكل (4)، إلى أن ما نسبته 57.8% من مساكن الأراضي الفلسطينية بلغ معدل الازدحام فيها أقل من فردين، وهذه النسبة كانت في الضفة أعلى منها في القطاع (61% و51.5% على التوالي)، وفي الحضر أعلى من الريف، ومن المخيمات (60.7 % و57.1% و48% على التوالي)، وارتفاع هذه النسبة في الضفة وفي الحضر يعود إلى أن نسبة الأسر صغيرة الحجم فيهما أعلى من مثيلتها في القطاع والمخيمات، فنسبة الأسر التي تتكون من فرد واحد في الضفة بلغ 5% من مجموع الأسر الفلسطينية، في حين بلغت هذه النسبة 3% في القطاع، وبلغت 4.5% في الحضر مقابل 2.8% في المخيمات (11)، إضافة إلى اختلاف معدلات الدخل، التي تسمح للعديد من أسر الضفة وأسر الحضر ببناء عدد أكبر من الغرف، وبالإمكان إضافة سبب آخر وهو السبب النفسي الاجتماعي،

فبعض سكان الحضر وبخاصة في المدن يتفاخرون في أو بناء المساكن الكبيرة التي تتكون من غرف عديدة، بناء الفلل التي تتكون الواحدة منها من عدة طوابق وتشمل العديد من الغرف.

جدول (4): التوزيع النسبي للأسر حسب معدل الازدحام في المسكن (فرد / غرفة) والمنطقة ونوع التجمع 2004

فرد / غرفة	المنطقة			نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيمات
حتى 0.99	14.0	15.3	11.4	15.4	13.3	9.9
1.00 – 1.99	43.8	45.7	40.1	45.3	43.8	38.1
2.00 – 2.99	28.3	26.6	31.7	26.1	29.1	35.4
3.00 +	13.9	12.4	16.8	13.2	13.8	16.6
المجموع	100	100	100	100	100	100
معدل الازدحام في المسكن	1.86	1.79	1.98	1.80	1.89	2.03

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح الصحي الديموغرافي، 2004 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين ، جدول 6، ص 58.

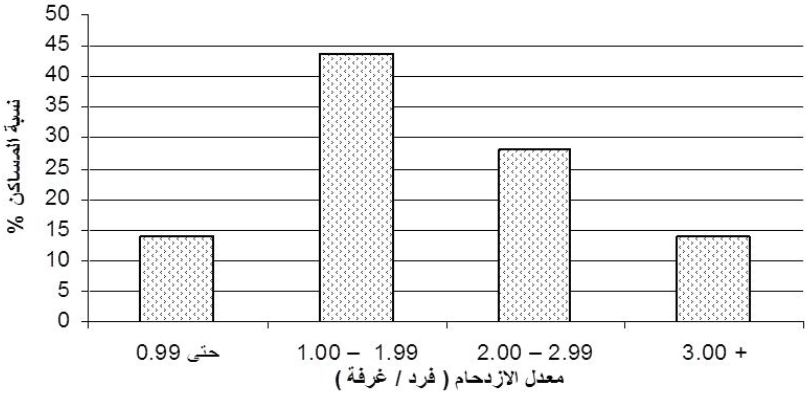

شكل (4) : التوزيع النسبي للاسر حسب معدل الازدحام في المسكن في الاراضي الفلسطينية ، 2004 0

المصدر: بيانات الجدول (4)

وفي المقابل انخفضت في الضفة الغربية نسبة المساكن التي يبلغ معدل الازدحام فيها ثلاثة أفراد فأكثر عن المعدل العام للأراضي الفلسطينية، وحصل مثل هذا في الحضر، وأما في قطاع غزة وفي المخيمات فقد حصل العكس، حيث ارتفعت نسبة هذه المساكن عن المعدل العام للأراضي الفلسطينية، ومرّد ذلك تلك الأسباب التي عملت على ارتفاع نسبة المساكن التي انخفض فيها معدل الازدحام عن فردين.

وعند إجراء اختبار مربع كاي لمعرفة أثر عدد الغرف في المسكن في معدل الازدحام في المسكن، تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة تساوي 460.2 وهي أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة 12.59 عند مستوى الثقة 0.05، وبناء على ذلك فإننا سنرفض الفرضية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 0.05 في معدل الازدحام في المسكن تعزى لمتغير عدد الغرف في المسكن، وأن متغير معدل الازدحام في المسكن غير مستقل عن متغير عدد الغرف في المسكن.

مصدر مياه الشرب الرئيس المستخدم في المسكن:

تتنوع مصادر مياه الشرب في الأراضي

الفلسطينية ولكن بنسب متفاوتة، فالمساكن التي تتزود بمياه الشرب من شبكة عامة في الأراضي الفلسطينية تشغل أكبر نسبة وذلك بواقع 72.9% من مجموع المساكن (جدول 5 وشكل 5)، ومع ذلك فقد أفادت بعض التقارير الرسمية انه حصل تدهور كبير على نسبة المساكن الفلسطينية التي تتزود من مصدر مياه آمن (أي شبكة مياه عامة أو بئر منزلي)، فقد انخفضت نسبة هذه المساكن من 96.2% في سنة 2000 إلى 80.6% في سنة 2004 (12)، وكان هذا الانخفاض في قطاع غزة أكبر منه في الضفة الغربية، ففي القطاع انخفضت النسبة من 98.6% في سنة 2000 إلى 60.1% في سنة 2004 (13)، وقد نتج هذا التراجع في قطاع غزة بسبب اعتماد نسبة كبيرة من الأسر الغزية على تنكات المياه مصدرًا رئيسيًا لمياه الشرب نتيجة ارتفاع نسبة الملوحة في المياه الجوفية لقطاع غزة، بسبب سحب سلطات الاحتلال للمياه الجوفية الصالحة للشرب من آبار القطاع لري المزروعات في إسرائيل والمستعمرات. وهذا ما يفسر وجود أعلى نسبة للمساكن التي تعتمد على شراء تنكات مياه في قطاع غزة، فقد بلغت هذه النسبة في القطاع 36% من مجموع مساكنه، مقابل 6.2% في الضفة.

جدول (5): التوزيع النسبي للأسر حسب مصدر مياه الشرب الرئيس المستخدم في المسكن والمنطقة ونوع التجمع 2004.

مصدر مياه الشرب الرئيس	المنطقة			نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيمات
شبكة مياه عامة	72.9	80.4	58.2	77.7	64.6	71.2
شراء تنكات مياه	16.2	6.2	36.0	16.2	13.0	22.1
بئر منزلي	7.7	10.6	1.9	4.9	17.0	0.4
عين أو نبع	1.3	1.9	0.1	0.7	0.3	0.3
مصدر آخر	1.9	0.9	3.8	0.5	2.4	6.0
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح الصحي الديموغرافي، 2004 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين، جدول 8، ص 59.

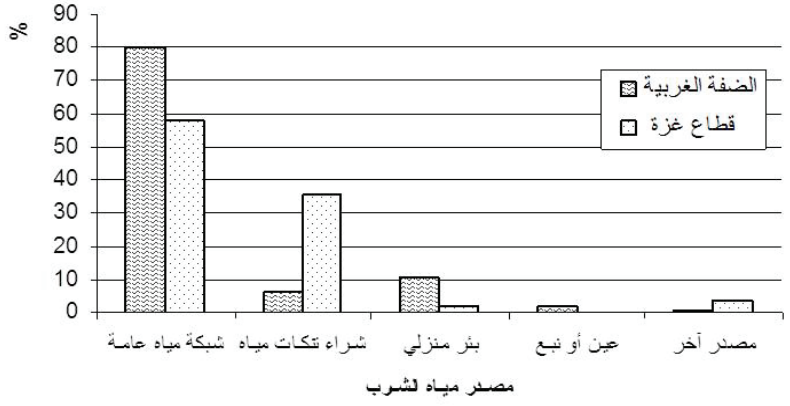

شكل (5) : لتوزيع النسبي للاسر في الاراضي الفلسطينية حسب مصدر مياه الشرب الرئيس المستخدم ، 2004 0

المصدر: بيانات الجدول (5)

ومن الملاحظات الهامة التي تظهرها بيانات الجدول (5) أن أعلى نسبة للمساكن التي تعتمد على مياه البئر المنزلي كانت موجودة في الريف وذلك بنسبة 17%، وهذه نسبة متوقعة في الريف الفلسطيني، فمن المعروف أن هذا الريف يعتمد على الآبار المنزلية (آبار الجمع) منذ عهد بعيد، وحتى وقتنا الحاضر لا تزال بعض التجمعات الريفية تعتمد اعتمادا كليا على الآبار المنزلية، لعدم توفر مصدر آخر للمياه فيها، كما يعتمد الريف الفلسطيني أكثر من التجمعات السكانية الأخرى على مياه العين أو النبع، وإن كانت نسبة هذه المساكن قليلة، وسبب استمرار وجود هذه النسبة من المساكن يعود إما لعدم وجود شبكة مياه عامة، أو لعدم قدرة الأسرة على حفر بئر لجمع المياه، أو لعدم القدرة على شراء تنكات مياه، وربما لأسباب أخرى.

وعند إجراء اختبار مربع كاي للعلاقة بين متغير مصدر مياه الشرب، ومتغير نوع المسكن، تبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة والبالغة 19.9 أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة 12.59 وذلك عند مستوى الثقة 0.05 ومعنى هذا أن متغير مصدر مياه الشرب في المسكن ومتغير نوع المسكن غير مستقلين عن بعضهما، وأنه يوجد تأثير للمتغير الأول على المتغير الثاني.

وسيلة التصريف الصحي المستخدمة في المسكن:

تظهر بيانات الجدول (6) والشكل (6)، أن 99.6% من مجموع المساكن الفلسطينية يوجد فيها مرحاض، فما يقرب من ثلث هذه المساكن يوجد فيه مرحاض إفرنجي، وما يزيد قليلا عن الثلث الآخر يوجد فيه مرحاض عربي، والثلث الأخير تقريبا يوجد فيه كلا المرحاضين، وهذه البيانات تعبّر على مدى الوعي الصحي لدى السكان، يساعدهم في ذلك الاستطاعة المادية في توفير مرحاض في المسكن من أي نوع من الأنواع المذكورة، وما يلفت النظر في هذا الخصوص، أن ما نسبته 99.9% من مساكن المخيمات لديها مرحاض إفرنجي أو عربي أو كلاهما معا، وهذا أحد الدلائل الهامة على زيادة الوعي الصحي في المخيمات، وأن سكان المخيمات لم يعودوا يقبلون أن تشترك عدة أسر في مرحاض واحد كما كان متبعا لعدة سنوات بعد النكبة.

وكذلك الحال بالنسبة إلى الريف، فما نسبته 99.2% من مساكنه يوجد فيها مرحاض، وهي نسبة مرتفعة جدا تعبّر – أيضا – عن تقدم الوعي الصحي والاجتماعي لدى السكان، وأنه لم يعد مقبولا عند السكان – وبخاصة عند الأجيال الشابة – في الريف قضاء الحاجة في الخلاء كما كان متبعا لدى بعض السكان سابقا.

جدول (6): التوزيع النسبي للأسر حسب وسيلة التصريف الصحي المستخدمة في المسكن والمنطقة ونوع التجمع 2004.

وسيلة التصريف الصحي	المنطقة			نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيمات
مرحاض إفرنجي	32.5	35.4	26.8	38.7	23.5	25.7
مرحاض عربي	35.1	34.0	37.2	27.5	46.4	42.6
كلاهما	32.0	30.1	35.9	33.5	29.3	31.6
أخرى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
لا يوجد	0.4	0.5	0.1	0.3	0.8	0.1
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح الصحي الديموغرافي، 2004 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين ، جدول 10، ص 60.

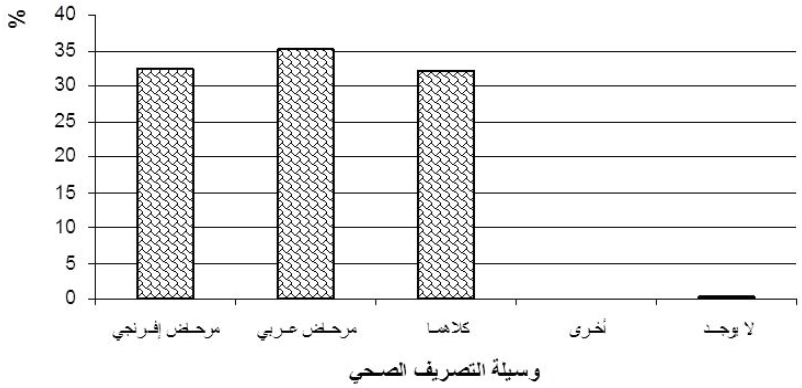

شكل (6) : التوزيع النسبي للاسر في الاراضي الفلسطينية حسب وسيلة التصريف الصحي المستخدمة في المسكن ، 2004 0

المصدر: بيانات الجدول (6)

وفيما يتعلق بالنسبة الضئيلة التي لا يوجد لديها مرحاض من أي نوع كان، والتي ترتفع نسبياً في الريف أكثر من باقي المناطق، فغالبا أن هذه النسبة تعني عددا من المساكن المتطرفة في موقعها عن باقي مساكن التجمع السكاني، كما أنها تعني تلك المساكن البعيدة عن أماكن التركز العمراني، كما هو الحال في بعض مساكن الأغوار، أو أنها تعني بعض السكان البدو على السفوح الشرقية لمرتفعات نابلس والقدس والخليل.

وسيلة التصريف المستخدمة في المسكن:

يقصد بوسيلة التصريف في المسكن، تلك الوسيلة التي تستخدم في ربط وسيلة التصريف الصحي المستخدمة داخل المسكن بوسيلة التصريف التي تبدأ من خارج المسكن، وتظهر هذه الوسيلة – سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة – على عدة أنواع يوضحها الجدول (7) والشكل (7)، حيث يتضح أن ما يزيد قليلا على نصف المساكن في الأراضي الفلسطينية ترتبط بشبكة عامة للصرف الصحي (50.9 %)، وأقل قليلا منها يرتبط بحفرة امتصاصية (48.3 %)، وأما باقي النسبة وهي أقل من 1% فهي ترتبط بطرق أخرى، وأغلب الظن أنها تعني إما التصريف إلى أرض خلاء مجاورة للمسكن، أو تعني التصريف إلى قناة تجري خارج المسكن، أو ما شابه هذه الطرق.

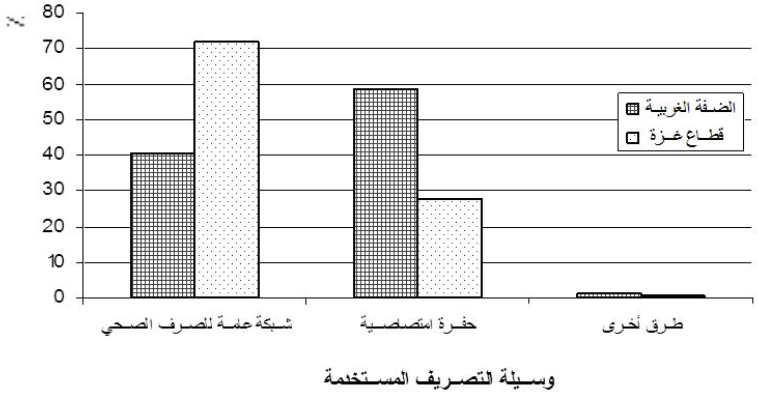

شكل (7) : التوزيع النسبي للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب وسيلة التصريف المستخدمة ، 2004 0

المصدر: بيانات الجدول (7)

وبالعودة إلى نسبة المساكن التي ترتبط بشبكة صرف صحي عامة، فيلاحظ أن نسبتها ترتفع في قطاع غزة ارتفاعًا ملحوظًا عن نسبتها في الضفة الغربية، وهذا يعود إلى عدة عوامل، لعل أبرزها، أن نسبة سكان المخيمات من مجموع السكان في القطاع (31.1%) (14)، أعلى من نسبتهم في الضفة (6.4) (15)، وقد عملت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين على ربط مساكن المخيمات بشبكات عامة للصرف الصحي، وهذا ما لا تحظى به كثير من التجمعات الريفية وبعض التجمعات الحضرية وبخاصة مناطق الضواحي، وهذا ما يفسر وجود أعلى نسبة ربط للمساكن بشبكة عامة للصرف الصحي في المخيمات (80.1%). وهذا ما يفسر – أيضا – انخفاض نسبة المساكن التي ترتبط بحفرة امتصاصية في القطاع (27.9%)، قياسا بمثيلتها في الضفة (58.6%)، فارتفاع نسبة سكان المخيمات وانخفاض نسبة سكان الريف في القطاع، مقابل انخفاض نسبة سكان المخيمات وارتفاع نسبة سكان الريف في الضفة عمل على وجود هذه النسب في كل منطقة بالحجم المذكور، فضيق المساحة الإجمالية للمخيمات بالنسبة إلى عدد السكان، وتلاصق المساكن ببعضها لا يتيحان المجال للسكان لكي يحفروا حفراً امتصاصية، بعكس الريف الذي يسمح اتساع الأراضي فيه بحفر هذه الحفر، ولهذا ليس من المستغرب أن نجد أعلى نسبة من مساكن الريف الفلسطيني ترتبط بحفر امتصاصية (86.7% من مجموع المساكن).

وعند البحث عن سبب ربط ما نسبته 19.5% من مساكن المخيمات بحفرة امتصاصية كوسيلة للتصريف، مع ضيق المساحة الإجمالية لكل مخيم، القرب الشديد للمساكن من بعضها، وعدم وجود «ارتدادات» بين المسكن والآخر، فيمكن القول: إن معظم هذه النسبة يعني تلك المساكن التي تقع على أطراف المخيمات، فوجود هذه المساكن على الأطراف يسمح لها بالتوسع في الأراضي المجاورة للحدود الخارجية للمخيمات، ومن ثُم يمكنها من حفر حُفر امتصاصية، ويمكنها – أيضا – من بناء غرف إضافية أو عمل حديقة للمسكن، أو بناء موقف للسيارة، وما شابه ذلك.

وقد أجري اختبار مربع كاي لمعرفة أثر نوع التجمع على وسيلة التصريف المستخدمة في المسكن، وتبين أن قيمة مربع كاي المحسوبة والبالغة 50.8 أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة والبالغة 9.49 عند مستوى الثقة 0.05 وهذا يعني أن لنوع التجمع أثرًا في وسيلة التصريف المستخدمة في المسكن.

توفر السلع المعمرّة في المسكن:

تتنوع السلع المعمرّة التي يمكن أن تقتنيها الأسرة، وفي بعض الحالات يتكرر وجود السلعة في المسكن لأكثر من مرة، كأن يكون لدى الأسرة سيارتان، أو يوجد في المسكن ثلاجتان وهكذا، هذا التنوع في وجود السلع والتكرار أحيانا يُعدُ دليلا واضحا على ارتفاع في مستوى دخل الأسرة.

وفي قراءة إجمالية لبيانات الجدول (8) والشكل (8)، فإننا نجد أن السلع المعمرة الضرورية لاحتياجات الأسرة موجودة لدى معظم الأسر في الأراضي الفلسطينية، وتُعدّ الثلاجة على رأس هذه السلع، وقد بلغت نسبة توفرها في المساكن في الأراضي الفلسطينية 92.9%، وإن باقي نسبة الأسر التي لا يتوفر فيها ثلاجة، فأغلب الظن أن عدم توفرها لا يعود إلى عدم استطاعة الأسرة شراءها، وإنما يعود لأسباب أخرى، كأن تقع هذه المساكن في أطراف التجمعات السكانية (أطراف المدينة أو القرية) ولم يصلها بعد التيار الكهربائي، وإما أن تكون هذه المساكن في أماكن نائية لم يصلها أي نوع من شبكات الكهرباء، مثل مساكن البدو ومساكن بعض المزارعين في منطقة الأغوار أو بعض الخرب والعزب.

ومن السلع الضرورية الأخرى التي يصعب الاستغناء عنها في المسكن غسالة الملابس وطباخ الغاز، وهي متوفرة بنسبة كبيرة في مساكن الأراضي الفلسطينية (89.6% للغسالة و98.7% لطباخ الغاز)، وما ارتفاع نسبة طباخ الغاز عن نسبة الغسالة والثلاجة إلا لأن الطباخ لا يحتاج إلى توفر مصدر للكهرباء في المسكن كما في الغسالة والثلاجة.

وبمقارنة نسب توفر هذه السلع (الثلاجة والغسالة وطباخ الغاز) في الضفة الغربية مع نسب توفرها في قطاع غزة، فإننا نلاحظ تقارب نسب توفر هذه السلع لدى أسر المنطقتين (94.1 % و90.4 % للثلاجة في الضفة والقطاع على التوالي) و(89.7 % و89.3 % للغسالة في الضفة والقطاع على التوالي) و(98.7 % لطباخ الغاز في كل من الضفة والقطاع. ويمكننا أن نسوق هذا الحكم على مدى توفرها في مختلف أنواع التجمعات السكانية (الحضر والريف والمخيمات)، فكما تحتاج الأسرة في الحضر إلى هذه السلع، فإن الأسرة في الريف والمخيمات بحاجة إليها.

ومن السلع الأخرى التي يجدر تحليل بياناتها (السيارة الخاصة)، وقد أصبحت في عصرنا الحاضر من السلع الضرورية، ومع ضرورتها، إلا أن نسبة توفرها (26.4 %) أقل من نسبة توفر الثلاجة أو طباخ الغاز على سبيل المثال، وما انخفاض نسبة توفر هذه السلعة إلا لأن السيارة لا ترتفع إلى ضرورة الثلاجة أو طباخ الغاز كما في مثالنا، كما أن متوسط سعر السيارة أعلى بكثير من متوسط أسعار هذه السلع.

وتشير بيانات الجدول (8) إلى أن نسبة توفر السيارة كانت لدى أسر الضفة تزيد عن ضعف نسبتها في القطاع (32.4 % و14.5 % على التوالي)، ولا شك أن التفاوت الملحوظ في مستويات الدخل بين المنطقتين يشكّل سببا كبيرا في تباين هذه النسب، كما أن ضيق مساحة القطاع بالنسبة لمساحة الضفة (6.6% مساحة القطاع بالنسبة لمساحة الضفة) وضيق طرق المواصلات وقصر المسافات بين التجمعات السكانية فيه يساهم في خفض هذه النسبة في القطاع.

وانخفضت نسبة السيارات في المخيمات عن مثيلتها في الحضر والريف (12.7 % في المخيمات، مقابل 29.7 % في الحضر و26.7 % في الريف)، وهنا أيضا يلعب تفاوت دخل الأسرة دوره في بروز هذا التفاوت في اقتناء السيارة، إضافة إلى الأسباب الأخرى التي تبدو أوضح في مخيمات قطاع غزة.

جدول (8): التوزيع النسبي للأسر حسب مصدر مياه الشرب الرئيس المستخدم في المسكن والمنطقة ونوع التجمع 2004.

السلع المعمرة	المنطقة			نوع التجمع		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	حضر	ريف	مخيمات
سيارة خاصة	26.4	32.4	14.5	29.7	26.7	12.7
ثلاجة كهربائية	92.9	94.1	90.4	94.5	90.3	91.5
سخان شمسي	72.6	70.7	76.2	73.9	70.7	71.1
غسالة ملابس	89.6	89.7	89.3	91.5	86.0	89.2
طباخ غاز	98.7	98.7	98.7	98.9	98.5	98.4
جلاية صحون	1.9	2.4	0.9	2.8	0.7	0.6
تدفئة مركزية	4.1	5.5	4.1	6.0	1.4	1.7
مكنسة كهربائية	26.1	32.8	12.7	35.4	15.2	10.8
مكتبة منزلية	21.5	21.3	21.9	23.1	17.8	22.6
تلفزيون	93.2	94.8	90.0	94.3	91.4	92.5
فيديو	20.1	24.9	10.7	23.8	16.5	12.8
خط هاتف	40.6	42.8	36.3	46.8	30.0	37.6
جوال فلسطيني	37.7	31.0	51.1	40.7	27.3	46.4
خلوي إسرائيلي	42.3	56.4	14.4	41.8	51.5	26.1
كمبيوتر	24.3	26.7	19.6	27.9	18.4	21.7
ستالايت	66.9	67.6	65.4	70.9	59.8	65.0
خدمة الانترنت	7.5	8.7	5.1	9.8	4.1	5.0
راديو/ مسجل	77.5	76.9	78.8	80.7	71.1	77.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح الصحي الديموغرافي، 2004 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين ، جدول 12، ص 61.

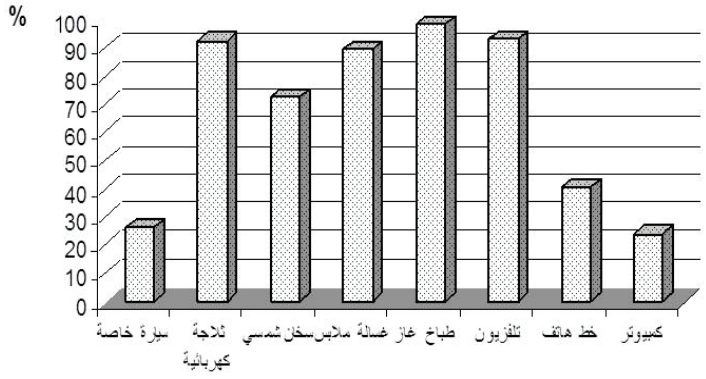

شكل (8) : نسبة الاسر حسب توفر السلع المعمرة في الاراضي الفلسطينية ، 2004 0

المصدر: بيانات الجدول (8)

ومن السلع الأخرى التي يجدر البحث في مدى توفرها (السخان الشمسي)، فارتفاع معدل الإشعاع الشمسي في فلسطين بشكل عام والبالغ 3400 ساعةٍ سنويا، إضافة إلى اعتدال سعر هذا السخان نسبياً ساهما مساهمة كبيرة في ارتفاع نسبة المساكن التي يتوفر فيها سخان شمسي في الأراضي الفلسطينية، حتى بلغت النسبة 72.6% من مجموع المساكن، وتتقارب نسب توفر هذه السلعة في الضفة والقطاع، وكذلك في الحضر والريف والمخيمات، فبالإضافة إلى توفر الإشعاع الشمسي، واستطاعة الكثير من الأسر شراء هذه السلعة، فإن السخان الشمسي يساهم في توفير الطاقة، وهي مكلفة وعالية الثمن في الأراضي الفلسطينية.

وأما بالنسبة إلى خط الهاتف، فمع ضرورة وسيلة الاتصال هذه، إلا أن نسبة توفرها في الأراضي الفلسطينية قليلة نسبياً، فهي أقل من نصف نسبة المساكن (40.6 %)، وأغلب الظن أن ارتفاع أسعار المكالمات الهاتفية، إضافة إلى استخدام وسائل أخرى في الاتصال كالجوال الفلسطيني والهاتف الخلوي عملا على خفض هذه النسبة، وكان هذا واضحا في القطاع أكثر منه في الضفة. ومن الملاحظات الهامة المتعلقة بتوفر خط الهاتف، أن نسبة هذه السلعة في المخيمات أعلى من نسبة توفرها في الريف، وعلى الأغلب أن قرب معظم المخيمات من المدن ومنّ ثم سهولة الوصول إلى خطوط الهواتف مقابل بُعد بعض التجمعات الريفية وعدم وصول خطوط الهواتف إليها عمل على رفع هذه النسبة في المخيمات بالنسبة إلى الريف.

وفي ختام هذا التحليل عن مدى توفر السلع الضرورية في المسكن، تجدر الإشارة إلى مدى توفر خدمة الانترنت، لكون هذه السلعة أصبحت من ضرورات الحياة في عصر تتنوع فيه وسائل الاتصال، وتتنوع فيه – أيضا – خدمات هذه الوسائل ووظائفها، ومع أهمية هذه الوسيلة في الاتصال إلا أن نسبة توفرها في مساكن الأراضي الفلسطينية ما زالت قليلة (7.5%)، ويمكن أن يعزى انخفاض هذه النسبة بالدرجة الأولى إلى جهل الكثير من السكان في استخدام الانترنت، أو إلى عدم علمهم بالوظائف والخدمات التي يمكن أن تقوم بها هذه الخدمة، وسبب آخر يعود إلى عدم توفر الكمبيوتر عند الكثير من الأسر، فالاتصال بخدمة الانترنت لا يتم إلا عن طريق الكمبيوتر.

الخاتمة والتوصيات:

نوع المسكن:

كان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة في موضوع نوع المسكن، ارتفاع نسبة الأسر التي تسكن في دار مستقلة، وكان ذلك بواقع 59% من مجموع الأسر الفلسطينية، وبخاصة في الريف الفلسطيني الذي بلغت فيه النسبة 78.5%، وأظهرت الدراسة تفاوتاً واضحا في هذا النوع من المسكن بين الضفة والقطاع، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة الأسر التي تسكن داراً مستقلة 66.3% من مجموع أسر الضفة، نجدها انخفضت إلى 44.6 % في قطاع غزة، وهذه نتيجة متوقعة في القطاع، بسبب صغر مساحته الإجمالية بالنسبة إلى عدد السكان، وهذه المساحة لا تسمح باستقلال عدد أكبر من الأسر في دار مستقلة، ونتيجة لهذا الوضع ولأجل التمكن من استيعاب التزايد المستمر في عدد الأسر في القطاع، فإنه يمكن التوجه إلى الجهات المختصة في قطاع غزة والطلب منها بوجوب الاستمرار بالتوسع الرأسي في المساكن، وبناء البنايات المرتفعة التي تتكون من عدد كبير من الشقق السكنية، مع أن هذا التوجه قائم في القطاع بدليل أنّ نسبة الأسر التي تسكن في شقة، كانت أكثر ارتفاعاً في قطاع غزة منها في الضفة الغربية (52 % في القطاع، مقابل 29.8 % في الضفة).

المادة المستخدمة في بناء أرضية المسكن:

لقد لوحظ أن ما نسبته 11% من المساكن الفلسطينية استخدمت الصبة الإسمنتية في بناء أرضية المسكن، وبخاصة في الريف الذي ارتفعت فيه هذه النسبة إلى 15.5 %، وإذا ما تجاهلنا

ضعف الجانب الجمالي لهذه المادة، فإننا لا نستطيع تجاهل ما يمكن أن تسببه من أثر سلبي على الإضاءة في المسكن، وعلى كيفية استواء الأثاث على مثل هذه الأرضيات، والتي غالبا ما يكون استواؤها غير دقيق؛ لأن عمل الآلة فيها محدود، وأن النسبة الكبيرة في عملها تعود ليد الإنسان، ولذلك ندعو سلطات الحكم المحلي في محافظات الوطن إلى دعم الأسر التي تستخدم هذه المادة وبخاصة في الريف، ومع ما ذكر، فإن نسبة المساكن التي تستخدم هذه المادة تتجه نحو النقصان، فقد انخفضت نسبتها من 17.4% في سنة 2000 إلى 11 % في سنة 2004.ولا بد من السعي نحو أن يستمر هذا التناقص للأسباب التي ذكرت.

عدد الغرف في المسكن:

وأما بالنسبة إلى عدد الغرف في المسكن، فقد أوضحت البيانات الخاصة بهذا الموضوع أن نسبة المساكن التي تتكون من ثلاث غرف قد شملت نحو ثلث المساكن في الأراضي الفلسطينية، وتكاد تتشابه نسب هذه المساكن في مختلف أنواع التجمعات السكانية (الحضر والريف والمخيمات)، وإن كان هناك فوارق في حجم الغرفة الواحدة، تحكمها المساحة الإجمالية للمسكن.

معدل الازدحام في المسكن:

وفيما يتعلق بمعدل الازدحام في المسكن، فقد بينت الدراسة أن انخفاضاً نسبياً قد حصل في معدلات الازدحام في المسكن بنسبة 7.0 % مقارنة ما بين سنتي 2000 و2004، ليبلغ 1.86 فرد للغرفة، وقد طال هذا الانخفاض – النسبة بنفسها تقريباً – الأراضي الفلسطينية كافة بمناطقها وأنواع تجمعاتها، كما ارتفعت في الضفة الغربية وفي الحضر نسبة المساكن التي ينخفض فيها معدل الازدحام. مقابل تسجيل القطاع والمخيمات لأعلى معدل للازدحام بالمسكن، ولذا تجدر التوصية والطلب من وزارة الإسكان الفلسطينية ووزارة التخطيط والبلديات والانروا بإيلاء قطاع غزة والمخيمات مزيدا من الاهتمام والتخطيط والدعم المادي حتى يتمكن السكان من بناء المزيد من الغرف، ومن ثم تقليص معدل الازدحام في مساكنها.

مصدر مياه الشرب الرئيس المستخدم في المسكن:

وعند البحث في موضوع مصدر مياه الشرب الرئيس المستخدم في المسكن، فقد أوضحت الدراسة أنه حصل تدهور كبير في نسبة المساكن الفلسطينية التي تتزود من مصدر مياه آمن (أي شبكة مياه عامة أو بئر منزلي)، فقد انخفضت نسبة هذه المساكن من 96.2 % في سنة 2000 إلى 80.6 % في سنة 2004 (1)، وكان هذا الانخفاض في قطاع غزة أكبر منه في الضفة، وهذا يتطلب السعي الحثيث من قبل المسئولين في وزارات السلطة الفلسطينية كوزارة التخطيط وسلطة المياه لتوفير مصادر آمنة لمياه الشرب في القطاع.

وسيلة التصريف الصحي المستخدمة في المسكن:

وأما عن وسيلة التصريف الصحي المستخدمة في المسكن، فقد تبين أن الغالبية العظمى من المساكن الفلسطينية يوجد فيها مرحاض (99.6 %)، بل إن ما يقرب من ثلث المساكن يوجد فيها مرحاضان (32 %)، واحد إفرنجي والآخر عربي، وممّا تجدر الإشارة إليه أن وضع المخيمات من هذه الناحية يبعث على الاطمئنان، فما نسبته 99.9 % من مجموع المساكن في المخيمات يوجد فيها مرحاض، سواء أكان إفرنجيا أو عربيا أو كليهما، وهذا أحد الدلائل الهامة على زيادة الوعي الصحي في المخيمات.

وسيلة التصريف المستخدمة في المسكن:

وبالنسبة كافة وسيلة التصريف المستخدمة في المسكن، فقد تبين أن نصف المساكن في الأراضي الفلسطينية ترتبط بشبكة عامة للصرف الصحي، وقد حصل ارتفاع على هذه النسبة بمقدار 16% مقارنة ما بين سنة 2000 وسنة 2004 (16)، كما أظهرت الدراسة أن هناك تفاوتا واضحا في نسبة المساكن التي ترتبط بشبكة عامة للصرف الصحي حسب نوع التجمع، حيث ترتفع النسبة في المخيمات

والحضر وتنخفض في الريف، إلا أن هذا لا يعني أن وضع المخيمات ممتاز، فهناك العديد من خطوط المجاري في بعض المخيمات مكشوفة، وهي بحاجة مستعجلة لأن تتحول إلى خطوط مغلقة حفاظا على حياة السكان. وأما في القرى فهي بحاجة إلى اهتمام كبير لحل مشكلة من نوع يختلف عمّا تعانيه المخيمات، ألا وهي انخفاض نسبة المساكن التي ترتبط بشبكة عامة للصرف الصحي، وارتفاع نسبة المساكن التي ترتبط بحفر امتصاصية والتي بلغت نسبتها 86.7 %، فبعض هذه الحفر يشكل خطراً على بناء المسكن بسبب قربها من أساس البناء، وأحيانا تنبعث منها روائح كريهة بسبب عدم إحكام إغلاقها، وبعض منها ما هو مرتبط بالمسكن بخط مكشوف، ويصاحب هذا نتائج سلبية على الوسط البيئي، وهنا يمكن التوجه لسلطات الحكم المحلي وسلطة البيئة في السلطة الفلسطينية والجهات المسئولة في الأونروا لاتخاذ التدابير المناسبة لحل مشكلة تسرب المجاري ومشكلة خطوط المجاري المكشوفة.

السلع المعمرة في المسكن:

وأما بالنسبة إلى السلع المعمرة في المسكن فقد أظهرت الدراسة أن نسب السلع التي يمكن أن يقال عنها ضرورية جدا كالثلاجة وغسالة الملابس وطباخ الغاز والتلفزيون – مع مراعاة الفروق في الأهمية النسبية لهذه السلع - فهي متوفرة في مساكن الأراضي الفلسطينية بنسب مرتفعة ابتداء من 89.6 % للغسالة وانتهاء بنسبة 98.7% لطباخ الغاز، وقد لوحظ تقارب نسب توفر هذه السلع لدى أسر منطقتي الدراسة (الضفة والقطاع)، وفي مختلف أنواع التجمعات السكانية (الحضر والريف والمخيمات) وهذا ما يبعث على الاطمئنان فيما يخص توفر هذه السلع. ومن جانب آخر أظهرت الدراسة أن هناك نقصاً في بعض السلع التي تبدو للكثير من الناس أنها غير ضرورية، مع أهميتها في هذا العصر كالكمبيوتر وخدمة الانترنت، وبخاصة الانترنت التي تنخفض نسبتها كثيراً وبخاصةً في قطاع غزة والريف والمخيمات أكثر من الحضر، وفي هذا الخصوص تجدر التوصية لدى وزارة الاتصالات والتربية والتعليم في السلطة الفلسطينية إلى بذل المزيد من جهود تثقيف المواطنين في الريف والمخيمات وتوعيتهم لأهمية هذه السلعة وضرورة اقتنائها.

الهوامش:

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1999)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان، الضفة الغربية، الجزء الأول، رام الله – فلسطين، جدول 12، ص 92.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1999)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان، الضفة الغربية، المصدر نفسه، جدول 12، ص 91.
3. تبلغ مساحة الضفة الغربية حوالي 6020 كم2 وعدد سكانها حسب تعداد 1997 نحو 1600100 نسمة، وتبلغ مساحة القطاع نحو 365 كم 2، وعدد سكانه حسب تعداد 1997 نحو 1001569 نسمة.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006، مسح القوى العاملة: دورة (نيسان – حزيران، 2006) الربع الثاني 2006. المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة. رام الله – فلسطين، جدول 25، ص 23.
5. بلغت نسبة البطالة في الضفة 18 %، وفي القطاع 34 %. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006، مسح القوى العاملة : المرجع نفسه، جدول 3، ص 12.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح الصحي الديموغرافي، 2004 – التقرير النهائي. رام الله – فلسطين، ص 61.
7. فتحي أبو عيانة، 1977، جغرافية سكان الإسكندرية، دراسة جغرافية منهجية، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ص 114.
8. ماهر أبو صالح،1998، مدينة نابلس – دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص 122.
9. شرف كناعنة وآخرون، 1986، الأوضاع السكنية في لواء رام الله، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بير زيت، بير زيت، فلسطين، ص 13.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح الصحي الديموغرافي 2004، مصدر سابق، ص 62.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح الصحي الديمغرافي 2004، مصدر سابق، جدول 15، ص 63.
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح الصحي الديموغرافي 2004، مصدر سابق، ص 62.
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح الصحي الديموغرافي 2004، مصدر سابق، ص 62.ه، ص 62.
14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1999)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان، الضفة الغربية، مصدر سابق، جدول 1، ص 45.
15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1999)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان، قطاع غزة، مصدر سابق، جدول 1، ص 46.

16. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح الصحي الديموغرافي 2004، مصدر سابق، ص 62.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم الدقاق، 1981، مشكلة السكن في الأرض المحتلة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان.
- بكر أبو كشك، 1980، الضائقة السكنية في الأرض المحتلة، مركز الأبحاث، جامعة بير زيت، بير زيت، فلسطين.
- فتحي أبو عيانة، 1977، جغرافية سكان الإسكندرية، دراسة جغرافية منهجية، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية.
- شرف كناعنة وآخرون، 1986، الأوضاع السكنية في لواء رام الله، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بير زيت، بير زيت، فلسطين.
- ماهر أبو صالح،1998، مدينة نابلس - دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- نضال صبري، 1978، مشكلة الإسكان في الضفة الغربية، مركز التوثيق والأبحاث، جامعة بير زيت، بير زيت، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1999)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية، الجزء الأول، رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1999)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان، الضفة الغربية، الجزء الأول، رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1999)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان، قطاع غزة، الجزء الأول، رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح الصحي الديموغرافي، 2004 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح الصحي الديموغرافي، 2004 – التقرير النهائي. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006، مسح القوى العاملة: دورة (نيسان – حزيران، 2006) الربع الثاني 2006. المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة. رام الله – فلسطين.